مقدمـــــة الفصـــل

زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح، وفى الواقع هذا الاهتمام لم يأت من فراغ، ذلك أن العديد من الجهات الخارجية، المساهمين والمستثمرين يعتمدون وبشكل كبير في قراراتهم على ما تنشره الشركات من معلومات، حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على المعلومات التي تحتاجها مباشرة من إدارة الشركات، ومما لاشك فيه أن القصور في متطلبات الشفافية والإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة، وهذا ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات. ويمكن القول أن إفلاس الشركات وانهيار بعض الأسواق المالية يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم الالتزام بالشفافية والإفصاح، لذلك يعتبر الالتزام بهذا الأخير من أهم الموضوعات الدائرة في الوقت الحالي.

سيتم من خلال هذا الفصل التعرض للإفصاح المحاسبي وأثره على حوكمة الشركات من خلال التطرق إلى: مفهوم الافصاح، مقوماته، أساليبه، معايير الافصاح ودورها في جودة المعلومة المحاسبية، الافصاح في ضوء قواعد حوكمة الشركات والافصاح كآلية لتطبيق الحوكمة وذلك من خلال المبحثين التاليين:

- ✓ الإطار النظري للإفصاح المحاسبي؛
- ✓ علاقة الإفصاح المحاسبي بحوكمة الشركات.

المبحث الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

الإفصاح المحاسبي هو المرحلة التي تمكن المحاسبين من التعبير عن جهودهم في توفير المعلومات المحاسبية وهو من أهم المبادئ المتعارف عليها. وقد أجمع المحاسبون على تبني هذا المبدأ عند إعداد القوائم المالية المنشورة؛ مما ساعد المهتمين من خارج المشروعات على اتخاذ القرارات السليمة في ضوء المعلومات التي يحصلون عليها من تلك القوائم.

وللتعرف أكثر على الإفصاح المحاسبي تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب هي:

- مفهوم الإفصاح وأنواعه؛
- مقومات الإفصاح المحاسبي والعناصر المؤثرة فيه؛
- أساليب الإفصاح المحاسبي.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح وأنواعه

يعمل الافصاح المحاسبي على إظهار القوائم المالية وجميع المعلومات الرئيسية لجميع أطراف الشركة والتى تساعدهم على اتخاذ القرارات بطريقة سليمة. وسيتم التعرض في هذا المطلب إلى مفهوم الإفصاح وأنواعه.

أولا: مفهوم الإفصاح

تعددت المفاهيم التي تناولت الإفصاح، حيث أشارت بعضها إلى أنه "يقوم بتوضيح وعرض المعلومات في صلب القوائم المالية بطريقة صادقة وعادلة".

وقد تطرق كثير من الكتاب إلى مفهوم الإفصاح وأهميته في عملية اتخاذ القرار، وعرف بأنه "نشر المعلومات الضرورية للفئات التي تحتاجها، وذلك لزيادة فاعلية العمليات التي يقوم بها السوق المالي، حيث

أن الفئات المختلفة تحتاج للمعلومات لتقييم درجة المخاطرة التي تتعرض لها الشركات للوصول إلى القرار الذي تستطيع من خلاله تحقيق أهدافها والتي تتناسب مع درجة المخاطرة التي ترغب بها"[1].

كما عرف بأنه "إعلام متخذي القرارات بالمعلومات الهامة بهدف ترشيد عملية اتخاذ القرار، والاستفادة من الموارد بكفاءة وفعالية"[2].

ويعني الإفصاح المحاسبي بشكل عام تقديم البيانات والمعلومات إلى المستخدمين بشكل مضمون وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرار[3].

من خلال التعاريف التي سبق ذكرها يمكن القول أن الإفصاح هو عبارة عن عرض البيانات المالية المنتجة داخل الشركة وإزالة الغموض الذي يكتنفها، لتصبح ذات منفعة على مستخدمي القوائم المالية من أجل توجيه استثماراتهم واتخاذهم القرار الرشيد، حيث أن الكلفة التي تتكبدها الشركة في هذا الخصوص ستعود عليها باستثمارات وتدفقات نقدية تولد أرباحا وكذلك إضافة قيمه لها من جراء الإفصاح عن الواقع الحقيقي للشركة، كما أنها توفر جوّا من الثقة بين كافه المتعاملين والإدارة.

ثانيا: أنواع الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي من أهم الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أنفسهم، أو بينهم وبين إدارة الشركة ومراجعي الحسابات من جهة، وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، ونادرا ما ترد كلمة الإفصاح بشكل مستقل بل غالبا ما ترد مرتبطة بألفاظ أخرى، وتتمثل أنواع الإفصاح المحاسبي في[4]:

---

[1] أحمد مخلوف، الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور اسلامي، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصاديات الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص: 05.

[2] أحمد زغدار، محمد سفير، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، مجلة الباحث، العدد07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص: 83.

[3] رقية حساني واخرون، مرجع سابق، ص: 09.

[4] محمد الهادي ضيف الله، أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي لدولية (IAS/IFRS)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 06، المجلد الأول، جامعة الوادي، الجزائر،2013، ص: 88.

1- الإفصاح الكافي

يعتبر الإفصاح الكافي من أكثر المعلومات استخداما وهو يشير إلى الحد الأدنى من المعلومات الذي يلزم الافصاح عنه كي تكون القوائم المالية غير مظللة، أي يتضمن هذا النوع الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات المالية المطلوبة من قبل مستخدمي القوائم المالية.

2- الإفصاح العادل

يعنى توفير رعاية متوازنة لاحتياجات كافة الأطراف المعنية، وهو ينطوي على هدف أخلاقي يستلزم المعاملة المتوازنة والمتساوية بين مستخدمي المعلومات المالية، من خلال الاهتمام المتوازن باحتياجات جميع الأطراف المعنية.

3- الإفصاح الشامل

يتمثل في عرض كافة المعلومات الملائمة التي تؤثر بشكل أو بآخر في سلوك مستخدمي القوائم المالية بدقة حتى تضمن عدم إخفاء أي معلومة جوهرية قد تؤثر على مصالح المستثمر العادي، ويجب التنبيه أن الإفصاح الشامل لا يقصد به عرض كافة المعلومات دون تمييز، فالإفراط في المعلومات المعروضة أمر غير مستحب نظرا لعرض تفاصيل غير مهمة مما يؤدي إلى إخفاء معلومات هامة ويجعل القوائم المالية صعبة الفهم والتفسير، بالإضافة إلى تحمل تكاليف إضافية بدون مبرر.

4- الإفصاح الإلزامي

ويتم الإفصاح هنا وفقا لما نصت عليه القوانين المختصة، وذلك قد يكون على حساب معلومات أخرى ربما تكون مهمة.

5- الإفصاح التثقيفي "الإعلامي"

هو التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي، المخطط ومصادر تمويله.

6- الإفصاح الملائم

هو الإفصاح الملائم لحاجة مستخدمي البيانات وظروف الشركة وطبيعتها.

7- الإفصاح الوقائي

ويعني أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن، ويهدف الإفصاح الوقائي إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية.

مما سبق يمكن القول أن الإفصاح الشامل يتفق مع الإفصاح الوقائي لأنهما يفصحان عن البيانات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجين، ولكن بالنسبة للإفصاح التثقيفي فمن شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى. أما بالنسبة للإفصاح الكافي فإن التعريف يتضمن الحد الأدنى من المعلومات الواجب إظهارها ولكن يختلف الحد الأدنى من شخص إلى آخر تبعا للثقافة والخبرة التي يتمتع بها.

المطلب الثاني: مقومات الإفصاح المحاسبي والعناصر المؤثرة فيه

يقوم الإفصاح المحاسبي على مجموعة من المقومات، كما أنه يتأثر بمجموعة من العناصر.

أولا: مقومات الإفصاح المحاسبي

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والقوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية[1]:

1- المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات. فمنها من تستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من تستخدمها بصورة غير مباشرة. ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، المحللون الماليون، الموظفون، الجهمات

[1] وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007، ص ص: 371 380.

الحكومية التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها. وقد كرس ديفن (Devine) أهمية تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية وذلك كركن أساسي من أركان تحديد إطار الإفصاح المناسب.

2- أغراض استخدام المعلومات المحاسبية

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملاءمة، وفي هذا الإطار تلتقي وجهتا نظر أهم مجمعين مهنيين في الولايات المتحدة الأمريكية. وهما: المعهد الأمريكي للمحاسبين القانوني (AICPA) والجمعية الأمريكية للمحاسبين (AAA)، فقد عبرت الثانية عن وجهة نظرها حيال ذلك بالنص في أحد التقارير الصادرة عنها عام 1966على ما يلي: "في حين تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، وتعتبر الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، لذا تتطلب خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من جهة أخرى.

3- طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها

تمثل الخطوة التالية في تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، والتي تتمثل في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة ثم قائمة التغيرات في المركز المالي، هذا إضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية لكن نظرا لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية والتي تعتبر جزءا لا يتجزء من تلك القوائم.

لكن القوائم المالية تعد في واقع الأمر بموجب مجموعة من الافتراضات والأعراف والمبادئ التي تدخل في نطاق المتعارف عليه بين المهنيين بالمبادئ والأصول المحاسبية المتعارف عليها. لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات على كل من نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم.

ثانيا: العناصر المؤثرة في الإفصاح المحاسبي

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي إلى:

1- عوامل بيئية

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية، اجتماعية وسياسية، وعوامل ناتجة من حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية وأثرها على المشروع، بغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها البعض وتحديد المسؤولية الاجتماعية لكل شكل منها. ويبدو ذلك من خلال المقارنة بين التقارير المالية التي تعد في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث يحدد قانون الشركات في إنجلترا التقارير التي يجب إعدادها وطرق عرض المعلومات المالية في القوائم المالية[1].

2- عوامل تتعلق بالمعلومات

حيث تتأثر درجة الإفصاح بالمعلومات وخاصة بمدى ملاءمتها ودرجة الثقة بها، إضافة إلى القابلية للتحقيق والمقارنة -مقارنة التكلفة بالعائد "اقتصاديات المعلومات"-، وتحدد تكلفة المعلومات مستوى الإفصاح المتوفر في القوائم المالية، أي أن تكون المنفعة من المعلومات تفوق تكلفة الحصول عليها وعرضها في القوائم المالية[2].

3- العوامل التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية

وتتمثل في[3]:

- **حجم الوحدة الاقتصادية:** يعد حجم الوحدة الاقتصادية عاملا هاما لتفسير الاختلاف في درجة الإفصاح في القوائم المالية، ويرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون قليلة الأهمية في المشروعات الكبيرة مقارنة بالمشروعات الصغيرة.

- **عدد المساهمين:** وجود علاقة طردية بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح، على أساس أن زيادة عدد المساهمين يؤدي إلى زيادة درجة الإفصاح.

---

[1] محمود إبراهيم تركي، تحليل التقارير المالية، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة السعودية، الطبعة الثانية، 1995، ص- ص: 28-30.

[2] لطيف زيود، ريم عيسى، الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في شركات المساهمة السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 01، المجلد 33، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية، 2011، ص: 152.

[3] نفس المرجع السابق، ص152.

- **تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية:** لهذا العامل أثر مباشر في زيادة الإفصاح بسبب الشروط التي تضعها تلك الأسواق، وبذلك تكون الشركات تحت ضغط لزيادة وتحسين درجة الإفصاح في القوائم المالية.

- **مفتش الحسابات:** حيث يقوم المدقق بتقويم درجة الإفصاح عند تدقيقه لحسابات الشركة، للوقوف على مدى التزامها بالأسس، القواعد، المبادئ، السياسات المحاسبية، المعايير والقواعد المهنية التي يفرضها دستور المهنة، فضلا عن عوامل أخرى توفر الإفصاح مثل: التشريعات والقوانين المحلية والمحاسبية، التعليمات الخاصة بالإفصاح داخل الشركات ولأغراض الضريبة والرقابة...إلخ.

المطلب الثالث: أساليب وطرق الإفصاح المحاسبي

بما أن البدائل المختلفة من أساليب وطرق عرض المعلومات في القوائم المالية المحاسبية تترك أثارا مختلفة لدى متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات، لذا فإن الإفصاح المناسب يتطلب أن يتم عرضها بطرق يسهل فهمها. وفي هذا الإطار من المهم جدا بصدد توفير الإفصاح المناسب أن يراعي معدو القوائم المالية عدم عرض معلومات في مكان يصعب الوصول إليه، وعموما جرى العرف على أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصا التفاصيل إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في جداول أخرى مكملة تلحق بها[1]، وفيما يلي أكثر الطرق شيوعا في الاستخدام[2]:

1- الإفصاح من خلال القوائم المالية

يعتبر من أول الأساليب استخداما، وتكمن أهمية الإفصاح فيها إلى شكل العرض في القوائم المالية؛ وأغلب الإفصاحات المقدمة في القوائم المالية هي عبارة عن بيانات مالية يمكن قياسها وبدرجة عالية من الدقة والثقة. وتتمثل القوائم فيما يلي[3]:

---

[1] معتز برهان جميل العكر، أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2010، ص: 21.

[2] عبد الحليم سعيدي، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص: 182.

[3] محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات (القياس، العرض، الإفصاح)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص- ص: 336- 342.

- قائمة المركز المالي

وتعد من أهم القوائم المالية التي تقدمها مخرجات نظام المحاسبة المالية؛ وهي عبارة عن كشف يصور الوضع المالي للشركة في تاريخ معين عن طريق عرض المجموعات الرئيسية للحسابات والمبالغ المتعلقة بها، تعرض في شكل تقرير وتسمى وتعرف بالميزانية، وتتمثل مكوناتها في:

* **الأصول:** تصنف حسب درجة سيولتها إلى أصول متداولة (جارية) وأصول غير متداولة (ثابتة).

* **الخصوم:** تصنف حسب درجة استحقاقها إلى خصوم جارية (قصيرة الأجل)، خصوم غير جارية (متوسطة وطويلة الأجل) وحقوق الملكية (الجزء المتبقي من قيمة الأصول بعد استبعاد كل الخصوم كالأسهم ورأس المال).

- قائمة الدخل وجدول النتائج

عبارة عن ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الموارد خلال السنة المالية، تحتوي على أرصدة السنة السابقة ومعطيات السنة الحالية، وكل العناصر المتعلقة بتقييم الأداء، يتم تقسيمها حسب طبيعة الحسابات وحسب الوظيفة، فيمكن عرض قائمة الدخل إما بالقائمة ذات المرحلة الواحدة والتي يتم فيها جمع كافة المصروفات وكافة الإيرادات، وتعتبر فيها أرقام مجمل الربح وصافي الأرقام المرحلية الأخرى مضللة أو قائمة الدخل المتعددة المراحل وتعرض بالتبويب التالي:

* نتائج الأعمال المستمرة؛

* نتائج الأعمال غير المستمرة أو المتوقفة؛

* المكاسب أو الخسائر غير العادية؛

* التأثير المتراكم للمتغيرات في السياسات المحاسبية.

- قائمة التدفقات النقدية

هي كشف لمختلف التدفقات النقدية وصافي تغيراتها الناتجة عن الأنشطة التشغيلية الاستثمارية والتمويلية لشركة ما خلال فترة زمنية معينة، والغرض من إعدادها توفير معلومات ملائمة عن الإيرادات

والمصاريف النقدية خلال فترة ما؛ إضافة إلى تقديم معلومات حول الهيكل المالي للشركة واختبار دقة التغييرات النقدية الحاصلة فيها.

- قائمة تغير الأموال الخاصة

وهي عبارة عن كشف لجميع المتغيرات التي طرأت على حقوق الملكية بين أول الفترة ونهايتها، لذا فهي أداة تحليلية ترتكز على مدخل ديناميكي.

- الملحق

إضافة إلى القوائم الرئيسية يمكن للشركة أن تفصح عن القوائم المالية الفرعية والمتمثلة في الإيضاحات المتممة وملاحق الكشوف المالية. وتتمثل أهميتها في شرح النقاط الغامضة في القوائم المالية والتي لا يمكن الاكتفاء بذكرها فقط، حتى يتمكن المستخدمون من الفهم الأحسن لعناصر هذه القوائم.

2- استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها[1]

إن استخدام المصطلحات الواضحة ومقدار التفصيل في المعلومات لا يقل أهمية عن الإفصاح في صلب القوائم المالية، ولأهمية توصيل المعلومات إلى مستخدميها فيجب أن تستخدم الأوصاف والمصطلحات الملائمة التي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف جيدا إلى مستخدمي المعلومات؛ والتي تحتوي على معاني بسيطة وواضحة قدر الإمكان مع مراعاة وجود المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير، أيضا استخدام المصطلحات الفنية الشائعة يعتبر مفيدا، ونظرا للفترة القصيرة التي يكون فيها المستخدم مركزا إنتباهه على القائمة فيجب تلخيص تلك البيانات بعبارات واضحة؛ مع مراعاة الأهمية النسبية للبند موضوع الإفصاح دون الإنقاص من أي معلومة تفيد المستخدم حتى يستفيد من المعلومات المنشورة وإلا أصبح الإفصاح غامضا.

3- المعلومات بين الأقواس[2]

يجب أن تعرض معظم المعلومات المهمة في صلب القوائم المالية بدلا من عرضها في شكل ملاحظات أو جداول ملحقة، إلا في حالة تعذر وصف بعض المعلومات بشكل مختصر أو في حالة بعض البنود التي يتعذر فهمها من عناوينها، فيمكن عرضها في شروح تفصيلية ملحقة بهذه القوائم، لذلك يمكن

[1] عبد الحليم سعيدي، مرجع سابق، ص: 182.

[2] نفس المرجع السابق، ص: 182.

شرح مثل هذه البنود كملاحظات مختصرة بين الأقواس كطريقة تقييم بند معين، أو أجزاء شرح مختصر، كما تعرض البيانات غير الكمية في ملاحظات بين الأقواس وتتضمن ما يلي[1]:

- مؤشرات عن إجراءات أو طريقة تقييم معينة؛

- الخصائص التي تعطي أهمية نسبية للعنصر كرهن أصل أو غيرها؛

- التفاصيل الخاصة بمقدار واحد أو أكثر من العناصر التي يتضمنها التبويب المدرج بالقائمة؛

- القيم البديلة كسعر السوق؛

- الإشارة إلى ظهور البند في قائمة أخرى.

4- الملاحظات والهوامش[2]

تستخدم عندما لا يكون إظهار الإيضاحات بين قوسين مناسبا خصوصا عندما يتطلب التوضيح شرحا مطولا، وتعرض كل الحقائق الهامة بإيجاز كشرح السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية والتغييرات التي تطرأ عليها. وتتمثل مزايا هذه الطريقة فيما يلي:

- عرض المعلومات غير الكمية كجانب مكمل للتقرير المالي؛

- الإفصاح عن القيود والتحفظات؛

- الإفصاح عن أكبر قدر من التفاصيل؛

- الإفصاح عن المعلومات ذات الأهمية الثانوية.

أما العيوب الرئيسية فتتمثل في العناصر التالية:

- صعوبة قراءتها وفهمها؛

---

[1] بدرة بن تومي، آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013، ص: 65.

[2] باهية زعيم ، دراسة الإفصاح المحاسبي وفق التكلفة التاريخية- دراسة ميدانية-، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص: 09.

– تعتبر الأوصاف الحرفية أكثر صعوبة في اتخاذ القرارات من البيانات الكمية، وتؤدي كثرتها إلى تعقيد فهم تلك الملاحظات.

5- الجداول والقوائم المالية

تستخدم هذه الوسيلة لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب بل يستحيل إظهارها في صلب القوائم المالية، ولكي يتم تلخيص البيانات المالية باختصار يكفي أن تعرض في شكل جداول ملحقة في جزء مستقل عن القوائم لتكون مفهومة للقارئ الملم بالجوانب المحاسبية والمالية، أو تعرض في شكل آخر يسبق التقارير الرسمية. وهي تعتبر أقل أهمية من المعلومات المعروضة في القوائم المالية والملاحظات الهامشية، ويمكن استخدام الملاحق والجداول كطرق لتطوير وتجريب أشكال وقوائم جديدة وتحتوي على التغيرات في الأسعار الخاصة بالعمليات المالية للشركة مثلا، ويمكن أن تستخدم هذه الوسيلة ضمن وسيلة الملاحظات والهوامش أو في صورة تقارير مستقلة[1].

6- تقرير رئيس مجلس الإدارة

يعتبر متمما للقوائم المالية وهو التقرير الذي بدونه يصعب تفسير الكثير من المعلومات المنشورة في القوائم المالية، حيث يمكن أن يعرض تقرير رئيس الشركة أنواع مفيدة من المعلومات، ويجب أن يشمل هذا التقرير على المعلومات التالي:

– الأحداث غير المالية والتغيرات التي تحدث خلال السنة والتي تؤثر على عمليات الشركة كالتغيرات في المراكز الإدارية العليا والسياسات الرئيسية ...الخ؛

– التوقعات المستقبلية المتعلقة بمستقبل الصناعة والاقتصاد، والخاصة بالظروف المحيطة بالمؤسسة ودورها فيها؛

– خطط النمو، التوسع والتغييرات في العمليات خلال الفترة أو الفترات المقبلة؛

– المقدار المتوقع للنفقات الرأسمالية وآثارها.

– الجهود المبذولة في البحوث التجارية.

[1]– محمد مطر، مرجع سابق، ص: 340.

07-التعليقات التي تتضمنها شهادة المراجع الخارجي

يعتبر تقرير المراجع الخارجي وسيلة إفصاح ثانوية وليست وسيلة رئيسية؛ حيث أنه يمكن أن يؤكد الإفصاح عن معلومات معينة وذلك عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره مثل:

- عدم إتباع الشركة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في إعداد القوائم المالية وأثر ذلك على الإفصاح من المعلومات؛

- الإفصاح عن المعلومات التي لم يتم الإفصاح عنها في وسائل الإفصاح الأخرى.

ولا يعتبر تقرير المراجع مكانا للإفصاح إلا أنه يؤدي دوره من النواحي التالية:

- يبين الآثار الناتجة عن استخدام السياسات المحاسبية المختلفة؛

- يبين الأثر من التغير في السياسات المحاسبية؛

- اختلافات الرأي بين الإدارة والمراجع حول الطرق المتبعة.

المبحث الثاني: علاقة الإفصاح المحاسبي بحوكمة الشركات

تعتمد الحوكمة بشكل كبير على الإفصاح والشفافية في القوائم المالية، فهي المصدر الأساسي الذي يوفر المعلومات الضرورية للأطراف المعنية بالجودة والنوعية وفي الوقت المناسب.

وقصد توضيح هذا الترابط بين الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب أساسية كما يلي:

- معايير الإفصاح المحاسبي ودورها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية؛
- الإفصاح المحاسبي في ضوء قواعد حوكمة الشركات؛
- الإفصاح المحاسبي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات.

المطلب الأول: معايير الإفصاح المحاسبي ودورها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية

أولت معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة نحو اعتبارات الإفصاح، وذلك بغرض زيادة تحسين جودة المعلومة؛ حيث لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل، محتوى، هيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية، فقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي سميت فيما بعد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار ثلاث معايير خاصة بالإفصاح. وقد تم وضع قواعد خاصة بالإفصاح في جميع المعايير المحاسبية الدولية الأخرى تتعلق بكيفية، متطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات التي تتعلق بالموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير.

أولا: الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS1 [1]

يتضمن معيار المحاسبة الدولي IAS 1 "عرض القوائم المالية" كل ما يتعلق بإعداد القوائم المالية من قواعد ومبادئ محاسبية وطرق عرض. ولقد حل المعيار المحاسبي الدولي IAS 1 محل كل من المعايير المحاسبية التالية:

- IAS1 المتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية؛

- المعيار المحاسبي الدولي IAS 5 المتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية؛

- المعيار المحاسبي الدولي IAS13 المتعلق بالأصول المتداولة والالتزامات المتداولة.

وقد صمم هذا المعيار لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة، وهو ينطبق على جميع الشركات التي تقدم تقاريرها بموجب معايير المحاسبة الدولية، ويوضح مكونات البيانات المالية ذات الغرض العام التي تلتزم الشركة بنشرها، بحيث تكون مشتملة على مجموعة متكاملة من المعلومات المحاسبية التي يستفيد منها مستخدمو البيانات المالية، والمتمثلة في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، السياسات المحاسبية والإيضاحات.

يتطلب مبدأ الإفصاح والشفافية عرض البيانات المالية بطريقة تبين بشكل موثوق وملائم نتائج الأعمال والمركز المالي، والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للشركة.

[1]– محمد سفير، الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2009، ص: 61.

ثانيا: الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS 24[1]

إن توسع نطاق العمليات التي تقوم بها الشركات أدى إلى نشوء علاقات تربطها ببعضها البعض لتحقيق مصالح معينة، هذه العلاقات لها قواعد محاسبية تحكمها وتحدد كيفية التعامل المحاسبي مع العمليات المتبادلة بين هذه الشركات، إضافة إلى وجوب الإفصاح عن حقيقة العلاقات بينها، لكي يتم اتخاذ القرارات من قبل أصحاب العلاقة على ضوء معلومات واضحة، شفافة وموثوقة. ولهذا جاء المعيار "**IAS24**" الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" للتأكيد على أن القوائم المالية للشركات ذات العلاقة تحتوي على الإفصاحات اللازمة.

ثالثا: الإفصاح حسب المعيار المحاسبي IFRS7 [2]

إن تطور وسائل الاتصال وعولمة النشاط الاقتصادي، وتعزيز حرية انتقال رؤوس الأموال عبر العالم، ساهم في نشوء أدوات مالية جديدة، وزيادة حجم العمليات المنفذة من خلالها، سواء كان ذلك للاستثمار أو للتحوط المالي أو لأغراض إدارة السيولة، مما جعل الشركات والهيئات المحاسبية الدولية تضع قواعد وأسس للإفصاح عنها، وذلك بهدف تعزيز خاصية الملاءمة المعروضة في التقارير المالية، ولهذا تم إصدار المعيار IFRS 7 لتخصيصه فقط للإفصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية، وهو بذلك ألغى كافة البنود المتعلقة بالإفصاح من المعيار IAS32 أما الأجزاء المتبقية منه تتعلق بقضايا عرض الأدوات المالية فقط، كما قام بإلغاء المعيار IAS30 المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والشركات المالية المماثلة، فوضع بذلك كل آليات الإفصاح عن الأدوات المالية في معيار جديد.

تعتبر متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 "الأدوات المالية – الإفصاح" مكملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول المالية والالتزامات المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولية IAS39 و IAS 32.

[2] نفس المرجع السابق، ص: 71.

[1] نفس المرجع السابق، ص: 78.

المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي في ضوء قواعد حوكمة الشركات

يمثل الإفصاح المحاسبي أحد أهم مبادئ حوكمة الشركات، فتوفير المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية يعد من أهم أدواتها فهو يهدف إلى تحقيق الصحة والسلامة المالية، توفير المناخ لجميع المهتمين بالشركة، جذب اهتمام المستثمرين وتعريفهم بها، تحقيق الانتباه واليقظة فيما يحدث في الشركة .

ومن ثم تحرص معظم الشركات إلى بناء وتأسيس نظام جيد للإفصاح والشفافية، وتوفير المعلومات بالكم، الجودة وفي الوقت المناسب، مع الالتزام بالقواعد واللوائح المنظمة التي تحدد جوانب، حالات وخصائص الإفصاح سواء فيما يتصل بالموضوعات أو العناصر التي يتعدى الإفصاح عنها، وإثباته بالقوائم المالية والتي تعد بغرض تزويد متخذي القرار بالشركة بالمعلومات الضرورية.

أولا: العلاقة المتداخلة بين قواعد الحكومة والإفصاح المحاسبي

إن العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح علاقة ذات اتجاهين، حيث أن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، على أن يعتمد على أحد المعايير الأساسية للحوكمة من خلال إبراز دقة وموضوعية التقارير المالية، إلى جانب الالتزام بالقوانين والتشريعات؛ وبالتالي فإن هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق قواعد الحوكمة والمعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وأن تطبيق هذه القواعد يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح الأساسي الذي يؤكد على أن الإفصاح، الشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية. كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات، باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الإعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها مثل: مخاطر السوق ومخاطر السيولة...الخ، فضلا عن دورها في عملية التنبؤ، كما أن التقارير المالية تؤثر في قرارات المستثمرين بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق من قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار[1].

[1] محمد خليل، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الثاني، جامعة بنها، مصر، 2003، ص: 35.

إن أهم دوافع تطبيق قواعد الحوكمة بالنسبة للشركات هو إعادة ثقة المتعاملين من مستثمرين، مساهمين وإدارة الشركات في تلك الأسواق تجنبا لتعرضها إلى انهيارات أو حالات فشل بسبب عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية، وقلة الشفافية وعدم المساءلة في التقارير المالية، لذلك فإن الدقة والموضوعية في التقارير المالية إلى جانب الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة والجمعيات المهنية المتخصصة لها الأثر الواضح في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم، فضلا عن أهمية التوقيت الملائم في الإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة لذلك، الأمر الذي يؤثر على القدرة التبؤية لكل المعلومات وعلى سلوك المستثمرين الحاليين والمتوقعين.

ثانيا: أثر قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي

تعد وظيفة الإفصاح المحاسبي أحد الوظائف الرئيسية للمحاسبة التي يتم بموجبها توفير المعلومات المهمة والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من القوائم والتقارير المالية، وترجع المتطلبات النظامية للإفصاح المحاسبي إلى أنظمة وقوانين الشركات. كما لقي الإفصاح المحاسبي اهتمامات الهيئات المهنية والجهات الأكاديمية، ولازال كتاب النظرية المحاسبية يتعرضون إلى ماهية كفاءة، عدالة واكتمال الإفصاح المحاسبي وتقرير الأداء، الشفافية والمساءلة بالشركات[1].

إن تطبيق قواعد حوكمة الشركات أصبح مطلبا ضروريا من أجل الإسهام في إنجاح سوق المال مما يعود على تنمية الإستثمار، ولذلك فإن دور الهيئات الرقابية المسؤولة عن الشركات المساهمة والاقتصادية بكافة أشكالها يجب أن يتعدى الالتزام بتطبيق مواد أنظمة الشركات التي تقوم بها مجالس إدارتها، بل يتعدى إلى تقديم توصيات ومقترحات من شأنها أن تعمل على توفر الآلية التي تضمن سير عمل الشركات على وجه أفضل، ولاشك أن توفير هذه القواعد يجب أن يتم من قبل عدد من الجهات الرسمية وجهات القطاع الخاص كالغرف التجارية؛ والتي من شأنها أن تعمل على تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة اللازمين لضمان حماية حقوق المساهمين.

إن ثقل وقوة حوكمة الشركات تتطلب توافق الأنظمة، القوانين، متطلبات الشركات والمعايير المهنية من جهة، وبين مجلس إدارة الشركة من جهة أخرى، ولجان المراقبة من جهة أخرى، كما يجب أن تقوم الشركة

[1] رضوان حلوة حنان، نظرية المحاسبة، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1990، ص: 124.

بتوفير الشفافية، الإفصاح، تزويد المستثمرين والجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري.

كذلك وجوب تصميم الإفصاح بما يضمن تحسين نوعية القوائم المالية المعروضة باستخدام معايير المحاسبة الدولية[1].

المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي كآلية لتطبيق الحوكمة[2]

إنّ أحد أهم دوافع الاهتمام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات هو إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية التي تأثرت بالعديد من الانهيارات وحالات الفشل التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة، والتي ترجع في معظمها إلى عدم دقة المعلومات المحاسبية وما تتضمنه من أخطاء، لذا فإن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية الحوكمة هو مبدأ الإفصاح والشفافية، وما يحمل في طياته من إعداد وتدقيق للمعلومات والإفصاح عنها بما يتفق والمعايير العالمية، وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.

إنّ التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، على أنه يعتبر أحد المعايير الأساسية للحوكمة من خلال إبراز دقة وموضوعية التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، وبأن هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق قواعد الحوكمة والمعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وأن تطبيق هذه القواعد يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي ممّا يؤكد على أن الإفصاح والشفافية والحوكمة وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما على الآخر ويتأثر به، حيث أن الإفصاح المحاسبي يعتبر أداة تطبيق الحوكمة كما أن الحوكمة تسهم في دعم الإفصاح المحاسبي من خلال توفير متطلبات جودة المعلومة المحاسبية. كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل: مخاطر السوق، مخاطر السيولة، معدل الفائدة، مخاطر الأعمال، الإدارة وأسعار الصرف، فضلاً عن دورها في عملية التنبؤ، باعتبارها مدخلاً أيضا وتعتمد لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق

---

[1] السعداني مصطفى، حسن بسيوني، مدى إرتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، المؤتمر الدولي: مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جامعة الامارات العربية المتحدة، الإمارات العربية، 04-05 ديسمبر 2007، ص: 07.

[2] عمر علي عبد الصمد، مرجع سابق، ص: 135.

المالية الذي يقوم على فرض رئيسي أن كل ورقة مالية لها قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال المعلومات المحاسبية بدراسة العائد المحاسبي، معدل التوزيعات، معدل النمو وبعض النسب المحاسبية، كما أن التقارير المالية تؤثر في قرارات المستمرين بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.

يعد وجود نظام إفصاح قوي وجودة المعلومات المحاسبية الجيدة مشجعا على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، ويعتبر أمراً رئيسياً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية أداة قوية و فعالة للتأكد من سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، الأمر الذي يسهم في اجتذاب رأس المال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاح وقلة المعلومات المحاسبية وتأخرها في الوصول إلى المساهمين، المستثمرين والممارسات غير الشفافة تسهم في السلوك غير الأخلاقي، وفي خفض مستوى شفافية ونزاهة السوق.

هذا وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضا من خلال ازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات، فالإفصاح يعد شرطاً أساسياً لتأسيس أسواق المال، والتي غالباً ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المدرجة في السوق المالي بإتباع إجراءات، قوانين وقواعد أساسية تحددها المهنة، وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين؛ وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها.

خلاصة الفصل

نظرا لما قدمه النظام المحاسبي المالي يتضح أن القوائم المالية هي أهم مصدر للمعلومة المالية، حيث يتم عرضها سنويا وهذا ما يجعلها تمتاز بالمصداقية والقابلية للفهم، من خلال الاستعانة بمجموعة من المعايير التي تسعى كل شركة للالتزام بها، من أجل ضمان وصول المعلومات اللازمة بالكمية والجودة المطلوبة لكافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة.

ويعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أهم مبادئ حوكمة الشركات كونه يعتمد على معايير دولية يتم بموجبها اعتماد الشفافية ودقة المعلومات في الإفصاح على القوائم المالية، حيث تمد الأطراف المعنية بالمعلومات الأساسية عن الوضع المالي والأداء والتغيرات في الحالة المالية للشركة والتي تعتبر مفيدة لطائفة واسعة من المستخدمين لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية وهي أساس الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات.